إمكانية التكامل الاقتصادي العربي على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة

بقلم: الأستاذة يوسفي آمال
أستاذة المجتمع الدولي
جامعة بومرداس

مقدمـة:

تأتي الدعوة لإقامة سوق عربية مشتركة خطوة متقدمة في عالم اليوم المتجه إلى تكوين تكتلات اقتصادية و سياسية سواء في أوروبا أو في آسيا، خاصة أن الأقطار العربية تملك من الإمكانات الاقتصادية ما يؤهلها لكي تشكل تكتلا اقتصاديا ليس منغلقا على نفسه و لكن متفتحا على التكتلات الاقتصادية العالمية من خلال هذا التكتل العربي.

فإذا كانت السوق الأوروبية المشتركة بدأت باتفاقية روما عام 1957 و التي ضمت ست دول أوروبية تنتج و تصدر الحديد و الصلب و الفحم فإن هذه لاتفاقية سرعان ما اتسعت لتضم دولا أوروبية أخرى، و التي تطورت من اتفاقية اقتصادية إلى وحدة سياسية تتمثل في برلمان و حكومة و إذا كانت السوق الأوروبية المشتركة التي تحولت الى ما صار يعرف باسم الإتحاد الأوروبي تضم شعوبا و قوميات مختلفة و ميراث تاريخي من الحروب و الصراعات، فإن كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تجاوزت كل تلك الاختلافات و تمسكت بوحدة القارة الأوروبية.

فإن الدول العربية تملك مقومات بشرية و اجتماعية و ثقافية و اقتصادية متشابهة إن لم تكن متطابقة.

فالشعوب العربية تجمعها جميعا قومية واحدة هي القومية العربية ذات اللغة الواحدة هي اللغة العربية و الدين الغالب هو الدين الإسلامي و الميراث التاريخي من الأحداث و العادات و التقاليد، فإذا أضفنا الى ذلك وجود النفط في معظم الأقطار العربية و الذي أدى الى ظهور منظمة الأوابك المنظمة العربية لإنتاج و تصدير البترول، و تلك الأقطار التي لا تملك النفط بكميات تجارية تملك منتجات زراعية و معدنية و غيرها، بما يسمح بتكامل اقتصادي يكون نواة لسوق عربية مشتركة على غرار تجربة السوق الأوروبية المشتركة.

حيث أن دراسة تجارب الشعوب و خبراتها تفيد في تقدم الشعوب الأخرى المتطلعة للوصول إلى ما وصلت إليه الشعوب المتقدمة لأن الاحتكاك الحضاري له أهمية كبيرة في استفادة الشعوب من بعضها البعض.

من ثم يمكن التطرق إلى تجربة السوق الأوروبية المشتركة منذ بدايتها و التطورات التي تمت من خلالها منذ كانت اتفاقية بين الدول المنتجة و المصدرة للحديد و الصلب و الفحم حتى تحققت الوحدة الأوروبية.

تأسيسا على تجربة السوق الأوروبية المشتركة سوف نبحث عن إمكانية تحقيق السوق العربية المشتركة من خلال عرض لإمكانات الأقطار العربية المتنوعة الاقتصادية و الاجتماعية و عوامل نجاح الفكرة و المعوقات التي تؤثر في تحقيق هذه الفكرة مثل الخلافات السياسية بين بعض الأقطار العربية و المفارقات الاقتصادية بين دول غنية و دول غير مكتفية ذاتيا.

لنخرج في نهاية هذه الدراسة بإبراز التقائص و الثغرات لتكون أمام صانعي قرار الدول العربية عن كيفية تحقيق فكرة السوق العربية المشتركة حتى و لو كانت بين عدد محدد من الأقطار العربية لتكون نواة لتوسيعة هذه السوق من حيث عدد الدول الأعضاء و توسعة السلع و المنتجات التي تكون محورا لهذه السوق المشتركة، و لامتداد السوق العربية المشتركة من الناحية الاقتصادية الى النواحي الثقافية و السياسية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة

كان ظهور مشروع مارشال و ميثاق حلف الأطلنطي مقدمة لفكرة الوحدة الاقتصادية الأوروبية و التي عرفت بالسوق الأوروبية المشتركة تلك الفكرة التي روج لها في البداية أحد الاقتصاديين الفرنسيين و أحد رجال الأعمال " هو جاك مونية" الذي عرض على وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان فكرة الجمعية الاقتصادية الأوروبية أو السوق الأوروبية المشتركة.

تتلخص فكرة جان مونية التي عرضها على " روبرت شومان" في أن توحيد موارد الحديد و الصلب و الفحم في كل من فرنسا و ألمانيا سوف لا يكون خطوة منطقية نحو تحسن اقتصاد كل من الدولتين فحسب، بل يمكن أن يكون ذا أهمية لا تقدر في تقريب وجهات النظر السياسية.

فضلا عن ذلك فإن أقاليم السار و اللورين و الرور يكمل كل منها الآخر تماما من ناحية الموارد الطبيعية.

الفرع الأول: المفاوضات التي أدت إلى وضع معاهدة روما

اقتنع روبرت شومان بفكرة جان مونية" و تحمس لها، و من ثم اقترح في 9 مايو عام 1950 رسميا تكوين هيئة مشتركة- فرنسية ألمانية – للإشراف على إنتاج و تسويق الحديد و الصلب و الفحم في كل من فرنسا و ألمانيا، و من ثم بدأت المفاوضات بين الطرفين و شاركت فيها كل من إيطاليا و بلجيكا و هولندا و لكسمبورغ و قد دعيت بريطانيا للإشتراك في المفاوضات و لكنها رفضت و بعد مفاوضات طويلة و شاقة تم التوقيع في 18 أبريل عام 1951 في باريس على معاهدة رسمية على مستوى الحكومات الست تقضي بإنشاء الجمعية الأوروبية للفحم و الصلب و تم تعيين رجل الأعمال " جان مونية" أول رئيس لسلطتها العليا أو للهيئة الحاكمة فيها.

وضعت الإتفاقية موضع التنفيذ حيث بدأت الهيئة عملها في صيف عام 1952 و اتخذت من لكسمبورغ مقرا لها، و في 10 مارس 1953 تبنت الهيئة مشروعا تمهيديا لمعاهدة تتضمن السوق الأوروبية المشتركة، و جاء في مقدمة هذه المعاهدة في اعتبارها أنه لا يمكن صيانة السلام العالمي إلا ببذل الجهود الخلاقة التي تتكافأ مع الأخطار التي تهدده.

- إدراكا منها لحقيقة أن أوروبا يستحيل إعادة بناءها إلا بالعمل المتكامل و التضامن الحقيقي، و إرساء الأسس المشتركة للتقدم الاقتصادي.
- ترى أنه من الضروري القضاء على جميع أسباب النزاع التاريخي فيما بينها، و ذلك بتشكيل مجموعة اقتصادية مستقلة تضم جميع الشعوب التي مزقتها المنازعات الدموية فترة طويلة من الزمن و إرساء دعائم النظم الكفيلة بتقرير مصيرها المشترك في المستقبل، و لهذا قررت تشكيل اتحاد أوروبي للفحم و الصلب و من هذا يتضح أن هدف الدول الست الأساسي هو تشكيل مجموعة اقتصادية كاملة ذات أهداف سياسية بعيدة و أن تركيز المعاهدة على قطاع الفحم و الصلب لم يكن إلا مقدمة، و قد حظيت القطاعات الأخرى بالعناية الكافية من خلال المباحثات الحكومية و في المجلس الأوروبي، و كانت أمام معاهدة

خمس سنوات انتقالية لاستكمال تنفيذ بنودها و عهد الى السلطة العليا للسوق المشتركة القيام بعمليتين كبيرتين.

- أولها إزالة الحواجز الجمركية و مختلف المعوقات الأخرى أمام التجارة بين الدول الأعضاء.
- و ثانيهما التخلص من الوسائل المحلية و الوطنية من أجل قيام سوق حرة حقيقية.
- و قامت أربع منظمات تحقيقا لما نصت عليه المعاهدة هي:

1- هيئة عليا مكونة من تسعة أعضاء مستقلين عن جميع الحكومات الأعضاء، مهمتهم تحقيق مصالح المجموعة ككل.

2- جمعية مشتركة على غرار الجمعية المشتركة للمجلس الأوروبي تستطيع بأغلبية الثلثين إجبار الهيئة العليا على الاستقالة.

3- مجلس للوزراء يمثل جميع الدول الأعضاء.

4- محكمة عليا لضمان تنفيذ القانون.

الغريب في هذه السلطة العليا أنها لم تكن مؤسسة دولية فحسب بل كانت فوق مستوى القومية بالمعنى الصحيح لأن الأمم المشتركة فيها وافقت في كثير من الميادين على التنازل عن سيادتها لهذه السلطة العليا، كما منحتها الحق في فرض الضرائب و بناء على فكرة "مونية و شومان" بتكوين برلمان، فقد عقد هذا البرلمان جلسة الأولى بمدينة ستراسبورغ في سبتمبر عام 1952 [1].

لم يكن كل ذلك نهاية المطاف لتحقيق الوحدة الأوروبية، إذ أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية في ديسمبر 1954 معاهدة باريس بين دول أوروبا الغربية التي نصت عل تكوين اتحاد أوروبا الغربية الدفاعي و السياسي الذي يسمح للدول الست و بريطانيا بالإشراف على إعادة تسليح ألمانيا و أعادت هذه المعاهدة لألمانيا الغربية سيادتها، و سمحت لها بتكوين جيشها الوطني، و الانضمام الى حلف شمال الأطلنطي.

جاءت الخطوة التالية التي عرضت في مؤتمر "مسينا" بجزيرة صقلية أول يونيو عام 1955 يضم الوزراء في الأسرة الأوروبية للفحم و الصب، ثم اجتماع في بروكسل عاصمة بلجيكا برئاسة بول هنري سباك وزير خارجية

بلجيكا، و ثماني اجتماعات أخرى كان آخرها مؤتمر روما (فبراير – مارس 1957) حيث تم التوقيع في اجتماع روما يوم 25 مارس 1957 على معاهدتين:

- إحداهما خاصة بالسوق المشتركة، و الثانية الجمعية الأوروبية للطاقة الذرية أو " اليورانيوم".

و قد نصت معاهدتي روما على ما يلي:

1- تشكيل مجلس وزراء هو السلطة العليا، لكلا المجموعتين السوق المشتركة و اليورانيوم.

2- تشكيل لجنة أوروبية من خبراء يتم اختيارهم بمعرفة الوزراء، و مهمتها مساعدة مجلس الوزراء و تحضير عمل هؤلاء الوزراء.

3- تشكيل جمعية مشتركة لأجل اليورانيوم.

4- تشكيل برلمان مؤلف من 142 عضوا يتم اختيارهم من بين زملائهم في الدول الست و مهمته مراقبة اللجنة الأوروبية التي تكون و قراراتها ملزمة بشرط توفر ثلثي عدد الأعضاء.

5- تشكيل لجان مساعدة مثل اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية و اللجنة النقدية و محكمة العدل، وبنك أوروبي.

و قد نصت المادة الثانية من معاهدة روما لعام 1957 على:

- تهدف المجموعة من وراء إنشاء السوق المشتركة، و التقريب بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، الى ضمان التطور المتناسق للنشاط الاقتصادي في المجموعة ككل، و تحقيق التوازن في التوسيع، و زيادة الاستقرار، ورفع مستوى المعيشة، و إقامة علاقات وثيقة بين الدول الأعضاء.

كما نصت المادة الثالثة على: تحقيقا للأغراض المذكورة في المادة السابقة ستعمل المجموعة طبقا للشروط و في المواعيد المذكورة في المعاهدة على:

1- إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية المفروضة على استيراد و تصدير السلع بين الدول الأعضاء، و جميع الإجراءات المشابهة.

2- وضع رسوم جمركية موحدة و سياسة تجارية مشتركة إزاء الدول الأخرى.

3- إزالة العقبات التي تعوق حرية انتقال الأشخاص و الخدمات و رأس المال بين الدول الأعضاء.

4- وضع سياسة زراعية مشتركة.

5- وضع سياسة مشتركة للنقل.

6- وضع نظام يكفل عدم إساءة استغلال المنافسة في السوق المشتركة.

7- إصدار تشريعات خاصة تضمن تناسق السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء و إصلاح كل خلل في ميزان المدفوعات.

8- إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي لتحسين فرص التوظيف أمام العمال و رفع مستوى معيشتهم.

9- التقريب بين النظم التشريعية لتنظيم أعمال السوق المشتركة.

10- إنشاء بنك أوروبي للاستثمار لتسهيل عمليات التوسع الاقتصادي في المجموعة و خلق موارد جديدة.

الفرع الثاني:

منذ التوقيع على معاهدة روما عام 1957 قطعت الدول الأعضاء شوطا كبيرا في تنفيذ نصوص المعاهدة، حيث أن للسوق المشتركة مظهران رئيسيان أولهما أن الدول الأعضاء التي تمثل عددا كبيرا من السكان و تشغل مركزا من أغنى مراكز القوة الصناعية في العالم وافقت على تخفيض الرسوم الجمركية بينها، و بذلك تتحول كل من فرنسا و ألمانيا الغربية و ايطاليا و دول الينلوكس[2] إلى منطقة موحدة للتجارة الحرة.

المظهر الثاني لهذه السوق المشتركة أن الدول الأعضاء اتفقت على توحيد التعريفة الجمركية في مواجهة الدول غير الأعضاء، و بعبارة أخرى نتصرف الدول الست في مسائل التجارة الخارجية كما لو كانت واحدة.

الملاحظ أن المجموعة الأوروبية خطت خطوات سريعة و واسعة لتحقيق ما نص عليه الاتفاق بين الدول الست، فخلال سنوات السبعينات و

الثمانينات تم قيام اتحاد جمركي بين أعضاءها تم بمقتضاه إزالة الحواجز الجمركية فيما بينها، و نجح في تكوين سياسة زراعية مشتركة، و انضمت إلى المجموعة أعضاء حدد مثل بريطانيا، الدانمارك، ايرلندا عام 1973 و اليونان عام 1981، اسبانيا، البرتغال عام 1986.

قد انعقدت قمة الإتحاد الأوروبي بمدينة "اسن" الألمانية في ديسمبر عام 1994 و كان أهم ما خرجت به مقررات التوقيع على اتفاقية انضمام الدول الأوروبية الثلاث، النمسا، السويد، فنلندا إلى الإتحاد بعد موافقة شعوبها على الانضمام، في حين رفض شعب النرويج الانضمام مفضلا الإبقاء خارج الاتحاد الأوروبي، و أصبح ينظم عملها، المجلس الأوروبي، مجلس الوزراء و الهيئة الأوروبية و محكمة للعدل، ثم برلمانا أوروبيا أصبح ينتخب انتخابا مباشرا اعتبارا من عام 1979، و تقوم على سياسات للتكامل بين الدول الأعضاء تتعلق بالزراعة و الصناعة و الاقتصاد و النقد و المواصلات و الطاقة و الشؤون الاجتماعية و الثقافية، فضلا عن إدارة أبعاد هامة في العلاقات الإقتصادية الدولية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي

الفرع الأول: مقدمة حول نشأة جامعة الدول العربية و التعاون الدولي و الإقليمي

وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، و في غضون ذلك، كانت المنطقة العربية تمر بمخاض التحرر من الاستعمار و إنجاز الاستقلال السياسي، و تتطلع شعوبها إلى الوحدة أو الاتحاد، و لم تشأ بريطانيا الدولة الاستعمارية البارزة لمعظم المنطقة بومذاك معاداة الشعوب العربية، و هي تخوض الحرب، فأرادت استرضاء الجماهير و امتصاص غضبها، فأصدرت بيانا رحبت فيه في مايو 1941 بأي عمل يتم في اتجاه الوحدة العربية.

إزاء ذلك نشط بعض الساسة العرب في إجراء المشاورات لكيفية تحقيق هذا الهدف القومي، و كان من بين المشروعات المقدمة مشروع جامعة عربية مصغرة تشمل الهلال الخصيب الذي يضم العراق و سوريا الكبرى و يمكن أن تنظم إليه أي دولة عربية أخرى، و يتولى مجلس الجامعة المقترح شؤون الدفاع و الخارجية و المواصلات و الجمارك[3].

إلا أن المشاورات التمهيدية هذه بين الأقطار العربية أفضت مع بداية 1944 الى إبراز اتجاهين:

الأول يدعو الى دولة عربية إتحادية،

الثاني يفضل التعاون و تنسيق الخطط و يحتفظ كل قطر فيه باستقلاله و حقه في إتخاذ القرار.

كانت الأسماء المطروحة للتنظيم الجديد هي التحالف العربي و الإتحاد العربي و الجامعة العربية و جامعة الدول العربية، و يعتبر هذا المشروع الأخير عن إتجاه مصر[4]، كانت الصيغة الأكثر قبولا و تعبيرا عن أوضاع و علاقات الأقطار العربية ذات الكيان المستقل أو شبه المستقل، نحو خطوة عملية وجه النحاس باشا رئيس وزراء مصر في 1944/7/12 الدعوة الى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية لإرسال مندوبيها للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام التي ستتولى صياغة المشروعات لتحقيق الوحدة العربية.

لقد كان أول إجراء لإقامة هذا التنظيم أي إنشاء جامعة الدول العربية بروتوكول الإسكندرية في 7 أكتوبر 1944 ووقعه أعضاء اللجنة التحضيرية الخمس (الأردن، سوريا، العراق، لبنان، مصر ثم تبعه إقرار ميثاق جامعة الدول العربية من الدول الخمس السابقة بالإضافة الى كل من السعودية و اليمن و ذلك بتاريخ 22 مارس 1945 يشهد ميلاد النظام العربي الإقليمي القائم حتى يومنا هذا.

على أن الميثاق قد حرص على أن تكون عضوية الجامعة مقصورة على الدول المستقلة التي أخذت طريقها الى عضوية الجامعة تباعا، و كان آخرها جيبوتي في سبتمبر عام 1977، ثم جزر القمر عام 1994.

الملاحظ أن هذا التنظيم قد انبثق آنذاك تزامنا مع تعاظم الاهتمام بالتعاون الدولي و الإقليمي على صعيد العلاقات الدولية في شتى المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و بين دول العالم التي خرجت من الحرب العالمية الثانية لتعيد بناء ما دمرته الحرب و ترسي قواعد التعاون الدولي على أسس جديدة، و تزامن ظهور جامعة الدول العربية مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة التي أريد لها أن تجمع العالم و توحد جهوده في هذا الإطار.

خلال تلك السنوات القليلة التي أعقبت الحرب أخذ التعاون الدولي يتسع بعد قيام المنظمة الأممية في إتجاه تكوين المزيد من المؤسسات الدولية و الإقليمية التي أنشئت بموجب اتفاقات دولية بين العديد من الأطراف الأخرى في مختلف المجالات، و يلاحظ أن التعاون في المجال الاقتصادي قد حظي بأولوية من غيره نتيجة لظروف ما بعد الحرب حين ساد العالم آنذاك العديد من المشاكل المتعلقة بالتجارة و قيود الصرف و ما أنجر عنها من تميز في المعاملة بين الدول.

لعل من الخصائص التي ميزت المنظمات الإقليمية أنها تنبع في معظم الأحوال من حاجة الإقليم الى التعاون في مجال محدد بالذات.

بيد أن ظروف و أغراض إنشاء جامعة الدول العربية، ربما اختلف بعض الشيء عن دواعي إنشاء التنظيمات الإقليمية، حيث تكتسب الجامعة بعدا قوميا يتمثل في وحدة الأمة العربية و مصير شعوبها المشترك و بذلك طغى المجال السياسي عن غيره من المجالات الأخرى التي ميزت الجامعة العربية عن التنظيمات الإقليمية الأخرى.

فقد جاء في الميثاق أن الغرض من إنشاء الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشاركة فيها، و تنسيق خططها السياسة تحقيقا للتعاون بينها و صيانة استقلالها و سيادتها، و أن هذا التعاون المشترك يتم حسب النظم في كل منها، و ذلك فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية و المالية و المواصلات و الثقافية و الاجتماعية و الصحية.

كما أن من مهام مجلسها مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقيات، و تعزيز وسائل التعاون مع الهيئات الدولية لكفالة الأمن و السلام و تنظيم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية.

لتنفيذ تلك الأهداف نص ميثاق الجامعة في مادته الرابعة على تشكيل لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية و المالية تضع قواعد هذا التعاون و مداه و صياغتها في شكل مشروعات اتفاقات.

باشرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممارسة مهامها و اختصاصاتها وفقا لأحكام ميثاقها و النظام الداخلي، و من خلال هيكلها الوظيفي الذي تضمن إنشاء عدد من الإدارات أو " الوحدات الرئيسية " التي تتفرع عنها

إدارات و أقسام ينشئها الأمين العام في حدود الاعتمادات المالية، و طبقا لبرامج العمل المقررة.

إلى جانب الهيكل التنظيمي للجامعة، المتمثل بمجلسها المكون من ممثلي الدول الأعضاء، كانت هناك اللجان الدائمة التي تم تشكيلها وفقا للمادة الرابعة من الميثاق التي تنص على أن "تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة" و تتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون و مداه و صياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة.

كانت اللجان المنبثقة عن الجامعة بمثابة المحور الأساسي لنشاط الجامعة خلال السنوات الأولى من تأسيسها.

فقد كانت تتولى الأعمال الفنية التحضيرية لقواعد التعاون بين الدول الأعضاء و تقوم بصياغة نتائج دراستها في شكل مشروعات قرارات أو توصيات أو اتفاقيات يتم عرضها على مجلس الجامعة لإقرارها.

في محاولة لتقييم الدور الذي لعبته اللجان الدائمة يلاحظ أن هناك عددا من أوجه الضعف الذي أظهرها التطبيق العملي، من ذلك أنها لا تصلح لمباشرة أعمال الإدارة التنفيذية، بينما تصلح لمباشرة الأعمال التنظيمية و شبه القضائية[5].

لعل مرد ذلك الى صعوبة انعقاد تلك اللجان و قلة إنجازاتها، فضلا عن تدني مستوى تمثيل الدول العربية فيها، فمندوبو الدول في اللجان المذكورة لم يكونوا في معظم الأحيان من ذوي الخبرة و الاختصاص، فقد كان معظمهم من موظفي السفارات و المندوبيات الدائمة في دولة المقر.

قد تطلب الأمر إنشاء منظمات متخصصة للعمل في نطاق الجامعة، تعتبر وكالات متخصصة للجامعة.

أنشأت هذه المنظمات بموجب اتفاقيات مستقلة وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية، أن السند القانوني لإنشاء هذه الأجهزة متضمنة في المادة التاسعة من الميثاق[6].

الفرع الثاني: اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود على أول تجربة تكاملية عربية، يتوقف الباحث مليا ليرصد ما حلفت به عبر تلك السنين الطويلة من معطيات، و ما تواجهه حاليا من تحديات، تشكلها المتغيرات السياسية و الاقتصادية على الصعيد العربي و الإقليمي و الدولي.

ما هذه التحركات و التصريحات التي تصدر من هنا و هناك حول صيغ و أطروحات بديلة للتعاون الإقليمي إلا تعبيرا عن المأزق الذي يواجهه التكامل الاقتصادي العربي بوضعه الراهن.

إن التجربة و ما تمخض عنها حتى اليوم من ضآلة المنجزات تمنح الآخرين ذريعة طرح البديل في ظل تراجع النظام الإقليمي العربي، و لعل الازدواجية التي تعاني منها آليات التكامل الاقتصادي العربي هي أخطر تلك التحديات التي أضرت الشيء الكثير بالعمل العربي المشترك بما تمثله من هدر في الموارد و تنافس ضار حول كيفية بلوغ الأهداف و انعكاسات ذلك بالتالي على عدم الجدية في التنفيذ.

و لفهم التطورات التي شهدها مشروع الوحدة الاقتصادية العربية لابد من العودة إلى الظروف التاريخية التي أحاطت بإبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية و قيام المجلس الذي أوكل إليه أمر الإشراف على شؤونها.

أولا: الظروف التاريخية لوضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أنشئ المجلس الاقتصادي العربي عام 1952 بعد قيام الدول العربية بالتوقيع و المصادقة على معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي التي أبرمت عام 1950 و بدأ بممارسة مهامه المنصوص عليها في المادة الثامنة من المعاهدة، حيث أقر في دورته الأولى عددا من الاتفاقيات كان في مقدمتها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري التي اعتبرت بمثابة الخطوة الأولى نحو تخفيض الحواجز الجمركية بين الدول العربية تمهيدا لرفعها.

و في تقييم موجز لأثر هذه الاتفاقية على التجارة العربية يمكن القول أنها كانت خطوة ذات أثر ملموس في تنمية التجارة و الى السير بسياسة تخصص إقليمي في الإنتاج الزراعي و الصناعي بما يساعد على أن يصبح سوقا واحدة للصناعة العربية.

لقد أنجز المجلس الاقتصادي العربي في إطار تنظيم التعاون الاقتصادي بين الدول العربية و خلال فترة وجيزة من إنشاءه ما يمكن تسميته بالخطوات العملية على طريق التعاون الاقتصادي منسجما في ذلك مع الظروف الاقتصادية و السياسية للدول العربية آنذاك.

إلا أن هذه الاتفاقيات و القرارات التي صدرت عن المجلس لم تمنح الفرصة الكافية لتؤتي ثمارها، حتى كان قرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مفاجأة تعبر عن الطموح السياسي بادئ الأمر، فقد اتخذت اللجنة قرارها بتاريخ 1956/5/22 في دمشق توصى بموجبه الحكومات العربية بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية و الخطوات التي يجب أن تتبع لتحقيقها، و طلبت أن تقدم لجنة الخبراء تقريرها الى اللجنة السياسية في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر[7].

اجتمعت لجنة الخبراء الاقتصاديين العرب[8] و أعدت مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، مع مشروع بالخطوات التي يتعين أن تتبع لتحقيق هذه الوحدة، و قد عرض تقرير اللجنة على مجلس الجامعة في دورة انعقاده السادس و العشرين 1956/10/15 و قرر إحالته إلى المجلس الاقتصادي استكمالا لبحثه من الناحية الفنية[9].

أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي بالموافقة على هذا المشروع فأقره المجلس على النحو التالي:

" يقر المجلس الموافقة على مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية كما قدمته، كما يقر المجلس إعادة المشروع إلى اللجنة السياسية للبت فيه من الناحية السياسية"[10].

ليس بالإمكان أن نتجاهل الظروف الدولية التي أملت تتسارع العرب في وضع اتفاقية للوحدة الاقتصادية، فقد كان الشغل الشاغل لدول غرب أوروبا خلال الخمسينات صياغة اتفاقية روما و التوجه نحو وحدة أوروبا الاقتصادية و السياسية من خلال السوق الأوروبية المشتركة.

الفرع الثالث: المداخل التكاملية و موقف الاتفاقية منها

الملاحظ أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تبنت المدخل التبادلي للتكامل الاقتصادي من خلال التحرير السلعي و حرية تنقل الأشخاص و

رؤوس الأموال و ممارسة النشاط الاقتصادي، و قد تجلى ذلك بوضوح في قرار المجلس رقم 17 لعام 1964 بإنشاء السوق العربية المشتركة التي تعتبر مجرد مدخلة نحو الوحدة الاقتصادية[11].

وقد وصفت الورقة الرئيسية " نحو عمل اقتصادي عربي مشترك" أن السوق العربية المشتركة رغم كونها خطوة عملية متواضعة لم تشكل حدثا فعالا في التاريخ الاقتصادي العربي المعاصر[12].

إن إخفاق تجربة السوق العربية المشتركة تدعونا الى مناقشة الأسباب الموضوعية الكامنة وراء هذا الإخفاق على مدى ثلاثة عقود من التطبيق.

يمكن القول أن اعتماد مدخل تحرير حركة عناصر الإنتاج كان مدخلا لوحده قاصرا، الأمر الذي يفسر إلى حد كبير إخفاق التجربة التكاملية منذ البداية.

ذلك أن المشكلة الأساسية التي تواجهها الدول العربية تتركز أساسا في تحقيق تنمية حقيقية، و من هنا فإن التكامل الاقتصادي بينها لا يمكن فصله عن الدور الذي يجب أن يلعبه في تحقيق هذه التنمية و في ضمان نجاحها و استمراريتها ذلك أن الربط بين التكامل الاقتصادي العربي و بين إحداث تنمية حقيقية على مستوى الوطن العربي يشكل جانبا رئيسيا لا يمكن تجاهله في دراسة جهود الوحدة الاقتصادية، و في تقييمها و الحكم عليها، إذا أريد لها أن تكون وحدة ذات دلالة بالنسبة إلى الوطن العربي[13].

إن هذا المنهج يقودنا الى أهمية العامل السياسي الدولي و الداخلي و خطورته، و الى مواقف القوى الخارجية و الداخلية من قيام الأقطار المتخلفة عموما بإحداث تنمية حقيقية لاقتصاداتها الوطنية فهذه التنمية لا يمكن أن تتم إلا بتحرير هذه الاقتصادات و تحقيق استقلالها من روابط التبعية للدول الصناعية المتقدمة المسيطرة، و بالتوجه بالتنمية نحو إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين و تحقيق الأمن الوطني و القومي و الإجتماعي، و بمشاركة الشعوب في توجيه الحياة و التطور الاجتماعي في أقطارها، و بالاعتماد المتزايد على الذات في تحقيق ذلك.

إذا كان هدف الإندماج الاقتصادي هو إقامة اقتصاد إقليمي على أساس إعادة تنظيم هياكل القطاعات الرئيسية، الصناعة و الزراعة و شبكة المبادلات[14].

إن مجرد التبادل التجاري لا يمكن أن يؤدي بالضرورة في ظل الهياكل الحالية للاقتصادات العربية الى نمو المبادلات بينها.

فالذي يمنع توسع و تزايد المبادلات ليست أساسا القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة على تبادل السلع فحسب، و إنما هو نوع التخصص الإنتاجي الذي تقوم عليه الإقتصادات العربية.

فهذا التخصص يوفر الأساس اللازم لتوسيع المبادلات فيما بينها، يضاف الى ذلك أن مجرد تحرير التبادل التجاري بين دول السوق لا يمكن أن يؤدي الى التطوير التلقائي للجهاز الإنتاجي بما ينشئ و ينمي الفروع الإنتاجية و المشروعات التي يمكن أن تكون ركيزة لتوسيع المبادلات العربية في المستقبل.

الفرع الرابع: في دراسة تحليلية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية و مقارنتها باتفاقية السوق الأوروبية المشتركة، ذكر د. جمال العطيفي أن الإتفاقية الأخيرة أعطت الأولوية في المعالجة لتنسيق توزيع الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، و أدت هذه الاستجابة الإيجابية لمتطلبات الواقع الى انتعاش التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء انتعاشا كبيرا أثر بدوره على حركة الاستثمارات و الإنتاج في دول السوق التي زادت زيادة ملحوظة، أما في المنطقة العربية فإن المشكلة الأساسية كانت مشكلة إنتاج أكثر من كونها مشكلة توزيع، و من ثم كان من المنتظر أن تختلف الأولوية التي يجب أن تعالجها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عن الأولوية في السوق الأوروبية المشتركة[15].

يسجل فريق خبراء إستراتيجية العمل الإقتصاد العربي المشترك في الورقة الرئيسية المرفوعة الى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر بعمان نوفمبر 1980، أن مفهوم التكامل كما طبق في الماضي تميز بثلاث نقاط ضعف أو مآخذ تتعلق بمحتواه، وصيغه و أسلوب السعي لتحقيقه.

1- **المأخذ الأول**: أنه لم ينظر الى التكامل على أن يوجب بشكل أساسي تشابك القدرات الإنتاجية العربية.

2- **المأخذ الثاني**: تسمية الورقة بعشوائية قيام المشروعات إذ في الغالب لم تنطلق فكرة تأسيس المشروعات، و من ثم إقامتها من تصور عام و منظم للترابطات الأفقية أو الجغرافية المتصلة بمراحل الإنتاج الواجب إحداثها بين القطاعات و الاقتصادات العربية من أجل إسراع التنمية في جانبيها القطري و القومي.

3- **المأخذ الثالث:** يتمثل في التركيز المكثف فيما مضى على تيسير التبادل التجاري بين الأقطار العربية قبل توفير الظروف و الوسائل لتزايد الإنتاج و تعود نقطة الضعف هذه الى قصور التنمية العربية عن توسيع الاقتصادات الغربية و رفع إنتاجية عناصر الإنتاج الاتفاقية في التطبيق.

ظل مشروع الاتفاقية معلقا منذ عام 1957 حتى عام 1962، حين ظهرت أول بادرة، إذ وقعت عليه بعض الدول العربية، و قبل أن توضع الاتفاقية موضع التنفيذ حرص المجلس الاقتصادي العربي على التعجيل في تنفيذ أحكام الاتفاقية، فقرر تشكيل مجلس مؤقت للوحدة الاقتصادية بقراره الصادر في 1959/7/11، و كلفه بتعجيل دراسة الخطوات اللازمة لتحقيق بعض أهداف الاتفاقية و بدأ المجلس المؤقت بعرض قراراته.

لقد ساعدت الظروف السياسية في النصف الأول من الستينات على دعم التعاون الاقتصادي العربي و تنفيذ الاتفاقات الخاصة به كما جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الثاني بالإسكندرية (5-9/11-1964)، باعتباره الأساس الأول للقوة و التقدم العربيين، و المقدرة على مواجهة التحديات الأجنبية، فضلا عن أنه الهدف الأول للتجمعات الدولية المعاصرة.

حددت المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية أهدافها في قيام وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول و لرعاياها على قدم المساواة.

1- حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال.

2- حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية و الأجنبية.

3- حرية الإقامة و العمل و الاستخدام و ممارسة النشاط الاقتصادي.

4- حرية النقل و استعمال وسائل النقل و المرافئ و المطارات المدنية.

أما بلوغ هذه الأهداف فقد حددتها أحكام المادة الثانية، و جاءت منسجمة مع هذا الإتجاه في تأكيد المدخل التبادلي، خاصة في جعل الدول الأعضاء منطقة جمركية واحدة مع توحيد سياسات الاستيراد و التصدير و النقل.

تعزيزا لهذا الإتجاه، تضمنه الملحق المتعلق بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الإقتصادية العربية الأسس المتعلقة بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية خلال مرحلة تمهيدية لا تتجاوز الخمس سنوات مع إمكانية مد هذه المرحلة لخمس سنوات أخرى، مع دراسة الخطوات اللازمة لتنسيق السياسة الاقتصادية و المالية و الاجتماعية، و تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة الأولى من الاتفاقية.

كذلك أوكل المجلس في هذا الملحق دراسة الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية وفقا للمراحل التي يتبعها و يرفع مقترحاته بشأنها إلى حكومات الأطراف المتعاقدة لإقرارها حسب النصوص الدستورية المرغبة لدى كل منها، و هكذا جاء هذا الملحق بنصوص تعطل الاختصاصات التشريعية لمجلس الوحدة الاقتصادية التي تضمنتها الاتفاقية و حين باشر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أعماله عام 1964 كان قرار إنشاء السوق العربية المشتركة رقم 17 في دورة انعقاده الثاني في 1964/8/13، أول خطوة تنفيذية لتحقيق الوحدة الإقتصادية تأكيدا لاستمرار الأخذ بالمدخل التبادلي، حيث تتلخص أحكام هذا القرار في تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق تحريرها من الرسوم الجمركية على مراحل سنوية متدرجة تنتهي بإلغائها تماما حسب أنواع السلع، و عن طريق تحريرها من القيود غير الجمركية (الإدارية و النقدية و الكمية) و ذلك بهدف الوصول الى منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء كخطوة أولى نحو تحقيق السوق العربية المشتركة تطلق فيها حرية تبادل المنتجات الزراعية و الحيوانية و الثروة الطبيعية و المنتجات الصناعية فيما بينها.

طبقا لقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية تم إلغاء كافة الرسوم الجمركية اعتبارا من 1971/1/1 بين أربع دول المجلس "الأردن، سوريا، العراق و مصر" و قد ظلت عضوية السوق محددة في الدول الأربع الأعضاء من بين

ثلاث عشرة دولة عضوا في مجلس الوحدة الاقتصادية كما أخفقت دول السوق في اعتماد القانون الجمركي الموحد لأنه حسب تقييم الخبراء فإن قرار اعتماد هذا القانون لا يتجاوز في مفهومه المنطقة التجارية الحرة عن طريق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية و القيود الإدارية أمام السلع العربية المتبادلة، و لم تفلح جهود المجلس في تطوير هذه المنطقة الحرة الى إتحاد جمركي كما يرى بعض الاقتصاديين العرب في قرار السوق العربية المشتركة خطوة الى الوراء بالقياس الى مشروع الوحدة الإقتصادية الطموح، طالما أنه يقتصر على إنشاء منطقة تبادل حر، و محاولة تكوين منطقة جمركية[16].

الفرع الخامس: الإزدواجية بين المجلس الاقتصادي و مجلس الوحدة الاقتصادية

بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1965، الى جانب المجلس الاقتصادي العربي، أصبح هناك جهازان يقودان العمل الاقتصادي العربي المشترك، و بينهما من تشابه الإختصاصات و ازدواج المهام وجوه عديدة.

كان بالإمكان أن يتفرع مجلس الوحدة الاقتصادية لتخطيط و متابعة قضايا التكامل الاقتصادي و تنفيذ أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية، لو لا أن شمولية هذه الأهداف تفرض عليه ممارسة قضايا التنسيق و التعاون الاقتصادي.

يبدو أن الازدواجية القائمة في عمل أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك تجد سندها القانوني في اتفاقيات إنشاء هذه الأجهزة، و أنها تكرس عملها من خلال الممارسة التطبيقية و لاسيما عن طريق مجالسها المتخصصة التي تعمق هذه الإزدواجية بقراراتها من خلال إقرار برامج عملها.

ربما كان الخطأ الأكبر الذي ارتكبته أمانة مجلس الوحدة الاقتصادية بعد عام 1973 هو سعيها لتوسيع قاعدة العضوية فارتفع عدد الدول الأعضاء في ذلك العام من سبع دول الى ثلاث عشر دولة تتباين كثيرا في مستويات النمو الاقتصادي.

يشير د. محمد لبيب شقير الى أن هذه الإزدواجية و هذا التنازع كان من أخطر الظواهر السلبية التي اتسم بها العمل الاقتصادي العربي المشترك، و

التي بددت الكثير من الجهد العربي من جانب المجلسين ومن جانب الدول المشتركة الأعضاء فيها[17].

الفرع السادس: الوحدة الإقتصادية العربية إلى أين ؟

تواجه قضية الوحدة الاقتصادية العربية أخطر أزمتها بعد أكثر من ثلاثة عقود من جهودها المتعثرة، في وقت تتعاظم فيه التحديات و المخاطر التي تواجهها المنطقة العربية، و تشهد فيه العلاقات الاقتصادية و السياسية العربية أكثر حالاتها ضعفا و تعثرا وفتورا.

تبرز للباحث مجموعتان من العوامل الخارجية و الداخلية التي ألفت بتأثيراتها على مسيرة الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية

ففي المقام الأول هناك المشروعات الإقليمية التي تروج لها المؤسسات الدولية، مثل ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية بديلا عن النظام الإقليمي العربي، و يمكننا الحديث كذلك على ضآلة ما حققته مشاريع التكامل الاقتصادي العربي من منجزات لأسباب فنية و سياسية متداخلة لعل أخطرها غياب الإرادة السياسية الفاعلة، حيث أن عملية التكامل العربي هي أساسا عملية سياسية بحكم صعوبة الفصل بين الاعتبارات الفنية و الاعتبارات السياسية في مجال التكامل الاقتصادي.

من الواضح أيضا أن ما تحقق في المجال الاقتصادي لا يصل في أفضل حالاته الى مرحلة التعاون الاقتصادي الجدي و الحقيقي كما يمكننا القول بان هذه الحصيلة التكاملية لا تتناسب مع الإمكانيات و الطموح و الإرادة السياسية[18].

فهل يمكن بعد هذه الجهود المضنية من العمل العربي المشترك و تشخيص المشاكل و العقبات الفنية و السياسية أن نتصور مستقبل الوحدة الاقتصادية العربية قاب قوسين أو أدنى؟

إن ظروف أغلب الدول العربية، كما تعرض له الدكتور عبد المنعم البنا أول أمين عام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، لا تسمح بالالتزام بتنفيذ مخطط مرحلي للتكامل الاقتصادي في مختلف المجالات، و هو المفهوم الواجب للإتحادات الاقتصادية و الأسواق المشتركة، و مدد هذه الظروف إما للتعارض

مع السياسة الاقتصادية للدولة، و إما لمستوى النمو الاقتصادي، و إما لظروف طارئة قد تستمر لبعض الوقت[19].

على ضوء ما تقدم، نعود الى التساؤل عن ماهية المنهج المطلوب واقعيا للخروج من مأزق التردي الذي واجهته مؤسسات التكامل العربي بشكل عام، و من بينها مجلس الوحدة الاقتصادية على وجه الخصوص، و ريثما يتم الخروج من حالة التشرذم السياسي و وهن العلاقات العربية البيئية الراهنة و حتى تستعيد الجامعة العربية و منظومتها عافيتها في حدود أسس و منطلقات العمل العربي المشترك، و حتى يتم تجاوز المحنة بالعودة الى التمسك بالثوابت القومية و ترتيب سلم الأولويات و تشكيل العلاقات بين الدول العربية بما يحفظ لها صيرورتها، لابد إذن من استنباط أكثر المناهج واقعية و عقلانية مع التأكيد على المنطلقات التالية:

1- التمسك بمدخل التكامل الإنمائي العربي و مواثيق العمل الاقتصادي العربي و في مقدمتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية و قرار السوق المشتركة.

2- تحديد بوضوح منهجية تحقيق أهداف الاتفاقية و السوق العربية المشتركة وفقا للمراحل التي ترتض بها الأطراف المتعاقدة.

أخيرا سيظل التكامل الاقتصادي العربي هو التحدي الذي يفرض نفسه على مستقبل الدول العربية، ذلك أن تحديد موقع العالم العربي على الخريطة السياسية و الاقتصادية و العالم يشهد قيام التكتلات العملاقة، أمر بالغ الأهمية حيث لا مكان في عصر العولمة للكيانات الصغيرة.

بعد هذا التقييم، أين الدول العربية من هذه الظاهرة رغم أن الخطوة الأولى لمشروع التكامل الاقتصادي العربي قد بدأت عام 1950، حيث أقر مشروع الوحدة الاقتصادية العربية:

المطلب الثالث : إمكانات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

الفرع الأول: شروط قيامه

لتحقيق قيام تكتل اقتصادي إقليمي فإن الأمر يتطلب توافر ثلاثة شروط متبعة لذلك و هي:

أ- سلوك اقتصادي متناسق لدول الإقليم في إطار نظرة إيجابية لكيفية تحقيق تنمية أفضل في بيئة إقليمية.

و لهذا الشرط بعدان:

أولهما: جدية دول الإقليم و اهتمامها و قيامها بأعمال تستغني عن بعض الاعتبارات الوطنية أصلا لزيادة المكاسب في المستقبل.

ثانيهما: أن تكون الدول الإقليمية قادرة على تقييم الفرص المتاحة و الاستثمارات الممكنة بدرجة كافية، و أن تكون على استعداد لتحمل المخاطرة المعقولة من أجل المكاسب الاقتصادية المستقبلية.

ب- توافر دول الإقليم على موارد طبيعية و بشرية و مالية و توافر الإرادة على استخدامها.

ج- المؤسسات القائمة في الإقليم و تعكس غالبا توجه الدول الإقليمية نحو تقنين عملية تعاونها و تكتلها.

هذه العوامل المرتبطة ارتباطا وثيقا ببعضها هي شرط نجاح التكامل و التكتل الاقتصادي الإقليمي.

الفرع الثاني: رغم ذلك، تبقى مسألة نجاح التكتل الإقليمي ليست بالمسالة المحسومة، إنما يقتضي ذلك توافر مجموعة من الظروف الاقتصادية و السياسية.

1- الظروف السياسية:

تفترض أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار لدى أطراف التكامل المتعددة، و التوصل الى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق و التجانس وفقا لمقتضيات الحاجة.

كما تفترض أحيانا ضرورة توافر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية و الاقتصادية للشركاء، و وجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسة تنظيم التدخلات الحكومية المحلية المؤتمرة على التجارة و المعاملات المالية الأخرى.

2-الظروف الاقتصادية:

إن السمة التي تطبع اقتصاديات دول الجنوب هي تغيير أحوالها بسرعة و بصورة جذرية على مستوى دور الحكومة في الاقتصاد، كفاءة المؤسسات المالية، أسعار الفائدة، معدلات التضخم، و من ثم يصبح من الضروري النظر في هيكل التجارة للإقليم لاستطلاع مزايا المنطقة ذاتها.

الفرع الثالث: **التكامل الاقتصادي العربي و مواجهة التحديات**

عمليا لم تفعل الدول العربية الكثير من أجل مواجهة المستقبل، و لم تقم بتقديم طرح جدي للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة، و هذا ما يجعلها مهددة اقتصاديا في إطار النظام الاقتصادي العالمي، ناهيك عن التهديدات السياسية و التحديات التي تتعرض لها جراء تحولات الوضع الدولي الجديد.

الأمر الذي يجعل الفرص المتاحة أمامها محدودة، إذا ما استمرت دون إجراء محاولات جدية لتغييره بالصورة التي تعيد ترتيب أوضاع بيئتها الداخلية و الخارجية بما يحقق لها وجودا مؤكدا و هوية متميزة في عالم المنافسة و الصراع الدولي، لذلك صارت الحاجة تدعو إلى تلمس منافع التكامل الاقتصادي العربي.

يمكن للدول العربية التهام دروس التكامل الأوروبي و السعي للبدء بخطوات إقامة مناطق للتجارة الحرة، و الوصول بها الى مرحلة السوق العربية الموحدة.

السؤال الذي يتبادر الى الذهن، هو الى أي مدى يمكن للدول العربية ككل أن تواجه تيارات العولمة ؟ الجواب صعب و لعله يبدو مستحيلا لأن الدول العربية في وضعها الراهن فقدت الإرادة.

يبدو أنه لا مخارج واسعة و كثيرة أمام الدول العربية بالتعامل مع هذه الأوضاع، إنما الضرورة تقتضي اعتماد إستراتيجية تقوم على عنصرين متكاملين:

أولهما: يتمثل في دعم خيارات التنمية العربية.

الثاني: يتمثل في تنظيم أو الدخول في مشاريع تكاملية عربية جماعية[20].

و يواجه تنفيذ العنصر الأول صعوبات كثيرة، فالدول العربية فقدت جانب الاستقلالية الاقتصادية.

كخلاصة عموما، يمكن القول أن التكامل الاقتصادي العربي قابل للتحقق، و ما يشجع على هذا التفاعل أن هناك ثلاثة اعتبارات تمهد بإيجابية لإنجازه و هي:

أ- عدم وجود تفاوت حاد بين حجم اقتصادات الدول العربية، و هذا من شأنه أن يمنع طهور حالات استقطاب شديدة بإتجاه الاقتصادات الأقوى في مشروع التكامل العربي.

ب- إنخفاض تكاليف النقل و العمالة، وجود قدر مناسب من التنوع في الهياكل الاقتصادية يهيئ فرصا معقولة للحركة التكاملية بين الدول العربية.

ج- هناك أرضية كافية من التقارب الثقافي- الاجتماعي تتيح إمكانية ظهور كيان اقتصادي عربي من عملية التكامل.

اليوم يمكن تصور قيام تكامل اقتصادي عربي إذا ما توافرت الدول العربية على إرادة إنجاز تجمع إقليمي، عبر تقييم و استثمار الفرص المتاحة، و يرافق ذلك إقامة مؤسسات اقتصادية عربية تعكس توجه هذه الدول نحو تقديم العلاقات العربية البيئية دون سواها.

مع ذلك تبقي الأنماط التي قد يتخذها تنفيذ مشروع التكامل متوقفة الى حد كبير على الممارسات الفعلية التي تتأثر بدورها بحركة المتغيرات الدولية، و تتعرض لإعادة تقويم مستمرة في ضوء التجربة التاريخية، و مستويات إنجاز المشاريع السابقة.

نرغب هنا الإشارة الى أن احتمالات فشل مشروع التكامل أمر وارد إذا لم يكن على قدر من الاستجابة يتوائم مع حجم التحدي الذي أرادت مواجهته، و تحليل أسباب تعثر التجارب السابقة للتكامل العربي يوضح غلبة الطابع الهيكلي على تلك الأسباب و كما يلي:

1- كون الدول العربية لا تزال دولا نامية، ذات هياكل اقتصادية مختلة.

بمعنى الاعتماد على سلعة واحدة لا يمكن أن يدفع معدلات التنمية في الأجل الطويل.

2- قد يجد التكامل العربي أسباب تعثره في اختلاف الأنظمة العربية السياسية و الاقتصادية.

حيث يؤدي مثل هذا الاختلاف في معظم الأحيان الى كبح جناح مشروعات التكامل، أو حتى التعاون الاقتصادي عند وجود أي خلاف سياسي بين الدول العربية.

3- اختلاف الظروف الاقتصادية و مستويات المعيشة بين معظم الدول العربية.

4- من أخطر العوامل التي ساعدت على التفكك بدلا من التكامل الاقتصادي هي ظروف العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول العربية، حيث تعبر عن التبعية الاقتصادية للمراكز المتقدمة في العالم العربي، و هذا ما يتضح في سيطرة سوق الاستهلاك للمراكز المتقدمة على الموارد الأولية للدول العربية (البترول).

كما تتجه السياسات الاقتصادية العربية نحو التعامل مع البيئة الدولية أكثر منه نحو دعم التعاملات العربية البيئية في هذا السياق و على سبيل المثال نلاحظ أن 70 % من التجارة التونسية تتم مع الاتحاد الأوروبي، و في حين لا تتجاوز 6 % مع الدول العربية، و هذا هو حال معظم الدول العربية.

المراجع المتعمد عليها:

- محمد لبيب شقير: الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها و توقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت 1986.
- عبد الحسن زلزلة: الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية الواقع و الطموح وقائع ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983.

- عبد الحميد براهيمي: أبعاد الإندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية ط ح – بيروت 1981.

الهوامش:

1. تحت رئاسة البلجيكي بول هنري سباك أول رئيس لهذا البرلمان.
2. هولندا، بلجيكا، لوكسمبرغ
3. قدم هذا المشروع نوري السعيد، رئيس وزراء العراق آنذاك الذي تضمنه كتابه الأزرق المؤرخ في 1943/1/14.
4. تقدم به النحاس باشا، أنظر جامعة الدول العربية الواقع و الطموح مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1983.
5. غسان مزاجم، المنظمات العربية المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية، معهد البحوث و الدراسات العربية 1976 ص 39.
6. نص المادة التاسعة: لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق و روابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض.
7. الأعمال التمهيدية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ص 39
8. في بحمدون بلبنان 6-1956/2/8.
9. قرارات مجلس جامعة الدول العربية، المجلد الثاني، القرار 2-12 ص 212.
10. مجلد قرارات المجلس الاقتصادي العربي 1953-1980 القرار رقم 85.
11. عبد الحميد إبراهيمي: أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 1980 ص 131.
12. جامعة الدول العربية، نحو عمل اقتصادي عربي مشترك الورقة الرئيسية ص 69.
13. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية ، تجاربها و توقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص 32.
14. عبد الحميد إبراهيمي، مصدر سابق ص 28.
15. د. جمال العطيفي، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، مقدمة تحليلية، مجلد الأعمال التمهيدية ص 220
16. عبد الحميد إبراهيمي، مصدر سابق ص131
17. د. محمد لبيب شقير: الوحدة الاقتصادية العربية- تجاربها و توقعاتها (الجزء الثاني) مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1986، ص 1084

18.د. عبد الحسن زلزلة: جامعة الدول العربية الواقع و الطموح، ندوة جامعة الدول العربية 4/28 الى 1981/5/2 نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بتونس.
19.د. عبد المنعم البنا: الوحدة الاقتصادية العربية الى أين ؟ تقييم و نظرة الى المستقبل محاضرات الموسم الثقافي الأول لجامعة الدول العربية 20 ديسمبر 1977.
20.د. شاذلي العياري: الوطن العربي و ظاهرة العولمة، مجلة المنتدي، عمان، العدد 145، 1997، ص 17.